

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2020

شهد العام 2019 العديد من التحديات الاقتصادية والمالية التي حدت من قدرة فلسطين على النهوض من التباطؤ الاقتصادي خلال العام 2018. وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار 2015) بنسبة 1.2% خلال العام 2019، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من معدل النمو السكاني (2.5%)، مما أدى إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3%¹. يعزى النمو الذي شهده العام 2019 لتحسن الأداء في الربع الرابع (معدل نمو 3.6%) بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لإيرادات المقاصة منقوصة، الأمر الذي حال دون وقوع فلسطين في ركود اقتصادي كما كان متوقعاً على نطاق واسع خلال العام. على صعيد الأنشطة الاقتصادية، يعزى النمو خلال الربع الرابع 2019 إلى ارتفاع في القيمة المضافة الناتجة عن أنشطة الإنشاءات (17%) وأنشطة الخدمات (8%).

كانت النتائج الفعلية للأداء الاقتصادي خلال العام 2019 أفضل من تنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد مطلع العام، حيث جاءت قيمة النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من توقعات سيناريو الأساس (جدول (1)). على وجه الخصوص، تشير التقديرات إلى انخفاض معدل البطالة خلال العام 2019 إلى حوالي 26% مقارنة بـ 26.8% عام 2018، ورغم ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 7% وارتفاع معدل التضخم إلى 1.6% مقارنة بـ 0.7% حسب توقعات سلطة النقد² وعلى الأرجح أن هذا التحسن نجم عن صدمة خارجية وليس عن زيادة متانة أو تغيير هيكلية في الاقتصاد. أحد العوامل الخارجية التي قد تفسر هذا النمو هي ارتفاع أعداد العاملين في إسرائيل³ بنسبة 9.3% خلال الربع الثالث 2019 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من عام 2018، حيث وصل عدد العاملين إلى 140,800 عاملاً⁴. وبالفعل، بعض التقديرات غير الرسمية لأعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل (من يحملون تصريح عمل ولا يحملون) أعلى من ذلك.

جدول (1): النتائج الفعلية مقارنة بتنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية للعام 2019

السياريو	خط الأساس		متفائل		متشائم		الأداء الفعلي
	جهاز الإحصاء	سلطة النقد	جهاز الإحصاء	سلطة النقد	جهاز الإحصاء	سلطة النقد	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.5%	0.9%	5.1%	5.1%	-3%	-2.5%	1.2%
- حصة الفرد	-2%	0.4%	2.9%	2.9%	-5%	-0.9%	-1.3%
معدل البطالة	31.5%	31.3%	29.5%	29.5%	33%	32.3%	26%
التغير في العجز التجاري	-1.3%	2.7%	7.6%	7.6%	-5.2%	-3.6%	7%
التغير في الصادرات	4.6%	2.4%	8.6%	8.6%	-9%	-6.7%	3%
التغير في الواردات	1%	2.6%	8%	8%	-6.6%	-3.6%	4%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا العام ولأول مرة تقريراً مشتركاً حول التنبؤات الاقتصادية لعام 2020، وذلك استناداً إلى متوسط نتائج نماذج التنبؤ المستخدمة في المؤسسات⁵. تم بناء هذه التنبؤات ضمن ثلاث سيناريوهات خاصة بالاقتصاد الفلسطيني، كما هو موضح أدناه:

النشرة 160

كانون الثاني 2020

التقارير الرئيسية

خلال الربع الثالث 2019، تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 26.7% مقارنة بالربع السابق على إثر ارتفاع تعويضات العمال في إسرائيل بنسبة 20.4% وارتفاع بنسبة 43.1% في مساعدات الدول المانحة لموازنة السلطة الفلسطينية

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية في 29 كانون أول 2019 عن التوصل لحل لأزمة ديون شركة كهرباء محافظة القدس

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 29 كانون الأول 2019 عن اقتطاع 149 مليون شيكل إضافي سنويًا من إيرادات المقاصة التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية

في 17 كانون أول 2019، أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يقضي بتخصيص 150 مليون دولار من موازنة الحكومة الأمريكية 2020 للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية

1 <http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=>

2 <https://bit.ly/pjs>

3 يستثنى 20,000 عامل يعملون في المستعمرات الإسرائيلية، والذي بقي بنفس المستوى.

4 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_---LF-y-en.pdf

5 نظراً لصعوبة الحصول على بيانات اقتصادية من قطاع غزة، لا يمكن بناء تنبؤات منفصلة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم إصدار المؤسسات لتنبؤات العام 2019 في إصدار مشترك، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية قامت بإصدار تقريرها الخاص حول التنبؤات الاقتصادية لعام 2020: <https://bit.ly/2TsXeq1>

- سيناريو الأساس: يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين كما كان عليه خلال العام 2019، وإلى المضي قدماً في تنفيذ سياسة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل. وفق هذا السيناريو، يتوقع ارتفاع التسهيلات الائتمانية والتحويلات الحكومية، بالإضافة إلى تحسن تحصيل ضريبة الدخل وإيرادات المقاصة، وارتفاع التحويلات الخارجية المقدمة للقطاع الخاص، ومستوى المساعدات والمنح الدولية المقدمة لدعم المشاريع التطويرية.
- سيناريو متفائل: يستند هذا السيناريو إلى افتراض تحسن الوضع السياسي والاقتصادي نتيجة إحرار تقدم في ملف المصالحة بين القطاع والضفة، وبدء التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين. وافتراض تخفيف العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى فلسطين. كما يتوقع ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة لتمويل موازنة السلطة الفلسطينية، وتحسن جباية الإيرادات، وزيادة النفقات والتحويلات الحكومية.

- السيناريو المتشائم: يستند على فرضية تدهور الوضع السياسي والاقتصادي من خلال تشديد العراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى فلسطين، وتراجع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات. كما يفترض السيناريو انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة السلطة الفلسطينية، وتعهيدات الدول لدعم الأونروا، وزيادة التهرب الضريبي، والتأخر في تحويل إيرادات المقاصة، بالإضافة إلى انخفاض النفقات التطويرية.

جدول (2): الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية: تنبؤات العام 2020

السيناريو	الأساس	متفائل	متشائم
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.4%	5.0%	-2.2%
حصة الفرد	0.1%	2.5%	-4.5%
معدل البطالة	24.4%	22.6%	28.9%
الإيرادات العامة	7.1%	11.4%	-2.7%
النفقات العامة	4.3%	14.0%	-9.5%
عجز الحساب الجاري	-18.8%	-43.7%	44.9%
عجز الميزان التجاري	3.5%	4.7%	-0.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

بغض النظر أي من هذه السيناريوهات سيتحقق خلال العام 2020، إلا أن الفجوات الكبيرة بينها (والبالغة نقطتين مؤتبتين ونصف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) دليل على المسار (الهيكلي) المتقلب للاقتصاد الكلي الفلسطيني تاريخياً وتأثره بالصدمات السلبية والإيجابية.

ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي

تبلغ قيمة واردات فلسطين خمسة أضعاف صادراتها، وهو ما أنتج عجزاً مزمناً في ميزانها التجاري والذي استمر في التفاقم خلال العام 2019. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتحقق من الاستثمارات في الخارج بسد جزء من هذا العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاني فلسطين من عجز دائم في الحساب الجاري⁶ الذي يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض أو الاستثمار الأجنبي.

خلال الربع الثالث 2019، تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 26.7% مقارنة بالربع السابق على إثر ارتفاع تعويضات العمال في إسرائيل بنسبة 20.4% وارتفاع بنسبة 43.1% في مساعدات الدول المانحة لموازنة

6 سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

السلطة الفلسطينية⁷. من جهة أخرى، تراجع عجز الحساب الجاري على أساس سنوي بنسبة 32.2% نتيجة ارتفاع تعويضات العمال في إسرائيل بنسبة 9.8% وارتفاع بنسبة 14.8% في التحويلات الخارجية وبنسبة 85.7% في دعم الدول المانحة للموازنة العامة (من مستوى متدني يقارب 79 مليون دولار في الربع الثالث 2018). نتيجة لذلك تراجع صافي الاقتراض من الخارج بنسبة 32.5% مقارنة بالربع الثاني 2019 وبنسبة 42.8% مقارنة بالربع الثالث 2018. إلا أن الاستثمارات الأجنبية انخفضت خلال الربع الثالث 2019 وبلغ صافي الاستثمار المباشر 28 مليون دولار، وهو ما يشير إلى تدفق الاستثمارات إلى خارج فلسطين.

جدول (3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، الربع الثالث 2018، والربع الثاني 2019 والربع الثالث 2019

البند	2018 3 (مليون دولار)	2019 2 (مليون دولار)	2019 3 (مليون دولار)	التغير مقارنة بالربع 2 2019	التغير مقارنة بالربع 3 2019
الحساب الجاري (صافي)	-571.2	-528.5	-387.3	26.7%	32.2%
الميزان التجاري (الواردات- الصادرات)	-1,668.2	-1,637.7	-1,696.2	3.5%	1.68%
تعويضات العاملين في إسرائيل	668.2	609.3	733.8	20.4%	9.8%
التحويلات الجارية (صافي)	389.8	478.4	538.9	12.65%	38.25%
دعم المانحين للموازنة العامة	79	102.5	146.7	43.12%	85.70%
التحويلات الخارجية	386.9	428.5	444.3	3.69%	14.84%
صافي الاقتراض (الحساب المالي)	409.5	347.3	234.3	32.54%	42.78%
الاستثمار المباشر (صافي)	50.6	117.2	-28	-123.89%	-155.34%
الودائع (بالعملة الأجنبية)	200.8	711.8	-136	-119.11%	-167.73%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

خلال الربع الثالث من العام 2019، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية) بمبلغ 2 مليار دولار⁸. وارتفع الاستثمار الدولي في فلسطين ب 193 مليون دولار (10.1%) مقارنة بالربع السابق وحوالي 281 مليون دولار (47.6%) مقارنة بالربع الثالث 2018. يؤكد ذلك على تراجع الاستثمارات الأجنبية كما تبين إحصاءات ميزان المدفوعات وهو ما يشير إلى تدفق رؤوس الأموال لخارج فلسطين.

بلغ الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين قرابة 1.84 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2018، وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 6.1% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 14.4% مقارنة بالربع الثالث 2018. ويعزى ارتفاع الدين الخارجي على أساس سنوي إلى الزيادة الكبيرة في الديون قصيرة الأجل (76 مليون دولار) وطويلة الأجل على البنوك الخاصة (102 مليون دولار)، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة في الديون الحكومية قصيرة الأجل (48 مليون دولار) وطويلة الأجل (49 مليون دولار). والجدير بالذكر أن هذه الأرقام تشمل قروض السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأزمة المالية الأخيرة في العام 2019 والتي استخدمت لتمويل النفقات الجارية وأنشطتها الرئيسية.

هل انتهت أزمة ديون شركة كهرياء القدس؟

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية في 29 كانون أول 2019 عن التوصل لحل لأزمة ديون شركة كهرياء محافظة القدس (JDECO). جاء ذلك بعد تقديم قرض مشترك من مجموعة من البنوك المحلية للشركة بقيمة 670 مليون شيكل. في ظل التطورات الأخيرة، ذكر هشام العمري، مدير عام الشركة، أن القرض البنكي، الذي ستسده الشركة خلال سبع سنوات، سيستخدم لسداد التزامات الشركة تجاه شركة الكهرياء القطرية الإسرائيلية وللحيلولة دون قيام الشركة الإسرائيلية

7 www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PCBS-BPM-Q_english.html

8 www.pCBS.gov.ps/site/lang_en/default.aspx

9 www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e-EXD-Q-.html

أحدث التطورات على صعيد المساعدات والمنح

في 17 كانون أول 2019، أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يقضي بتخصيص 150 مليون دولار من موازنة الحكومة الأمريكية 2020 للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.²⁰ خصصت قرابة نصف المساعدات (75 مليون دولار) لدعم القوات الأمنية، والنصف الآخر لتنفيذ برامج إنسانية ودعم مؤسسات مدنية. وتعد هذه الخطوة تحولاً هاماً في سياسة الإدارة الأمريكية والتي كانت قد أوقفت كامل الدعم الذي تقدمه للفلسطينيين خلال العامين السابقين، إلا أنه في ظل الظروف السياسية الراهنة ومع استمرار وجود الإدارة الأمريكية الحالية لا يجب اعتبار هذه الخطوة كاستئناف للدعم الأمريكي السابق للشعب الفلسطيني.

في 13 كانون الأول، أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسالة دعم قوية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تمديد ولايتها الممتدة في تقديم الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين حتى عام 2023.²¹

في تموز 2019 قامت مجموعة دول بتعليق المساعدات التي تعهدت بها للوكالة ريثما ينهي مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه التحقيقات.²² جاءت هذه الأحداث بالتزامن مع وقف الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات التي تقدمها للوكالة في العام 2018، مما تسبب بأزمة مالية خانقة للوكالة.²³ لاحقاً للنتائج الأولية للتحقيق التي استبعدت تورط المفوض العام السابق للوكالة في أي أعمال احتيال أو اختلاس أموال، قررت عدة دول التراجع عن قرار تعليق المساعدات المالية للمنظمة.

في 13 كانون الأول 2019 ألغت بلجيكا قراراً بتعليق المساعدات التي تعهدت بها، والذي جاء عقب بدء مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) بسلسلة تحقيقات في شبهات فساد وسوء إدارة وجهت للوكالة.²⁴ وكانت هولندا في 9 كانون أول قد استأنفت تقديم المساعدات التي تعهدت بها للوكالة، بقيمة 13 مليون يورو، ومبلغ إضافي بقيمة 6 مليون يورو للعام 2019. في كانون أول 2019 انضمت عدة دول لهولندا وبلجيكا معلنة عن تعهدهما بتقديم مساعدات للوكالة:

- في 11 كانون أول وقع الاتحاد الأوروبي وألمانيا اتفاقيات تبرع إضافي للوكالة، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ 21 مليون يورو إضافة للمبلغ الذي تعهد به سابقاً بقيمة 82 مليون يورو. أما ألمانيا فوافقت على تمويل أربعة مشاريع من مشاريع الوكالة بقرابة 59 مليون يورو.
- في 15 كانون أول وافق صندوق قطر للتتمية على المساهمة بمبلغ 20.7 مليون دولار لدعم وصول اللاجئين الفلسطينيين في سوريا للخدمات الأساسية.
- في 20 كانون أول، أعادت سويسرا التأكيد على تخصيص 700 ألف فرنك سويسري لدعم مشاريع الأونروا الجارية، و2 مليون فرنك لبرامج المساعدات الطارئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا.²⁵
- في 21 كانون أول، وقعت اليابان على اتفاقيتين تتعهد فيهما بتقديم تمويل بقيمة 11.15 مليون دولار للوكالة.

بورصة فلسطين في نهاية كانون أول 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 525.9 نقطة نهاية كانون أول 2019، مرتفعاً بنسبة 0.85%.²⁶ وقد تم تداول 7 مليون سهم بقيمة إجمالية 14.5 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضاً في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 47% و70% على التوالي.

يقطع التيار الكهربائي في مناطق امتياز الشركة الفلسطينية.¹⁰ وكانت فكرة توفير قرض محلي مشترك لإنهاء أزمة الشركة قد طرحت لأول مرة خلال لقاء طاولة مستديرة نظمه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في تشرين ثاني 2019.¹¹

سيساعد القرض الذي يسدد على سبع سنوات على تقليص خسائر الشركة المالية، حيث ستدفع الشركة هذا القرض مقابل فائدة متناقصة بنسبة 6%، بينما كانت تدفع فوائد ثابتة بنسبة 9% على المتأخرات للشركة الإسرائيلية، وسيزيل نقطة خلاف مركزية كانت سبباً في توتر العلاقات بين الشركتين.¹² لاحقاً لهذه الخطوة، تعهدت السلطة الوطنية الفلسطينية بتسديد ديون الكهرباء المستحقة على سكان المخيمات الفلسطينية على أقساط تدفعها خلال ست سنوات،¹³ بالإضافة لتقديمها دعماً مالياً شهرياً بقيمة 4.3 مليون شيكل لشركة كهرباء القدس، للتعويض جزئياً عن استهلاك التجمعات السكنية غير الملتزمة بالدفع.¹⁴

ضمن سياساتها المستمرة للضغط على شركة كهرباء القدس، سلمت شركة الكهرباء الإسرائيلية في 9 كانون أول 2019 شركة كهرباء القدس إنذاراً يقطع التيار الكهربائي بذريعة عدم التسديد، والذي بدأت بتنفيذه لمدة ثلاث ساعات يومياً منتصف الشهر في جميع مناطق امتياز الشركة.¹⁵ بلغ إجمالي الديون المتراكمة لشركة الكهرباء القطرية حتى أوائل كانون أول 1.3 مليار شيكل، تم تجميد 500 مليون شيكل منها لاحقاً لاتفاق سابق تم بين السلطة الفلسطينية وشركة كهرباء القدس والشركة القطرية. برغم أهمية الخطوات السابقة لإنهاء الأزمة، يبقى وضع الشركة في المستقبل على المحك، خاصة إذا لم يتم إيجاد حلول جذرية لبعض المشاكل المزمنة التي تواجهها، كسرقة التيار الكهربائي (والتي تقدر بقرابة 10% من إجمالي التيار الكهربائي الذي توزعه الشركة).

إسرائيل تقتطع مبالغ جديدة من إيرادات المقاصة

في 29 كانون الأول 2019 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن اقتطاع 149 مليون شيكل إضافي سنوياً من إيرادات المقاصة التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على هذه الخطوة بعد تقديم وزير الدفاع فتالي ببنيت مقترحاً باقتطاع مبلغ يساوي قيمة ما تحوله الحكومة الفلسطينية من مساعدات اجتماعية لعائلات الشهداء والجرحى.¹⁶

بذلك، يصل مجموع ما تقتطعه إسرائيل من أموال الضرائب الفلسطينية قرابة 651.7 مليون شيكل سنوياً، أو ما نسبته 6.8% من الضرائب التي تحصلها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. قد بدأت أزمة المقاصة الأخيرة في شباط 2019، بعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية قراراً باقتطاع مبلغ 502.7 مليون شيكل سنوياً من أموال المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية، وهو يعادل قيمة ما تحوله السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى في السجون الإسرائيلية. ما أدى إلى دخول السلطة في أزمة مالية حادة بعد رفضها استلام إيرادات المقاصة منقوصة لأكثر من ستة أشهر، مع إصرارها على أن هذه التحويلات هي لمساعدة الأسر الفلسطينية المحتاجة.¹⁷ يُخشى أن تساهم هذه التطورات الأخيرة بجر الاقتصاد الفلسطيني الهش لأزمة جديدة في العام 2020، خاصة وأن إيرادات المقاصة تشكل أكثر من 65% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية.¹⁸ معقبا على القرار، أفاد رئيس الوزراء الفلسطيني بأنه «من الواضح أن إسرائيل لا تريد لنا أن نهض، ولكن رغم تجدد الأزمة ستبقى الحكومة في ذات الفعالية، والنشاط، والكفاءة في إدارة المال العام».¹⁹

<https://bit.ly/YIIT10>

¹¹ ورقة خلفية حول أزمة كهرباء شركة القدس وتصريح صحفي

¹² <https://bit.ly/FPNjq> and <https://bit.ly/NilKpz>

¹³ <https://bit.ly/NilKpz>

¹⁴ <https://bit.ly/qEiTV>

¹⁵ <https://bit.ly/FxC>

¹⁶ www.jpost.com/Israel-News/Bennett-freezes-NIS--million-in-pay-for-slay-funds-16

¹⁷ انظر العدد 150 و158 من النشرة الاقتصادية.

¹⁸ https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ad_en.pdf

¹⁹ www.maannews.net/Content.aspx?id=19

²⁰ <https://bit.ly/RppDuH>

²¹ <https://bit.ly/vvwykH>

²² www.unrwa.org/newsroom/press-releases/netherlands-resumes-funding-unrwa

²³ <https://bit.ly/NxWQTJ>

²⁴ <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/belgium-reinstates-support-unrwa>

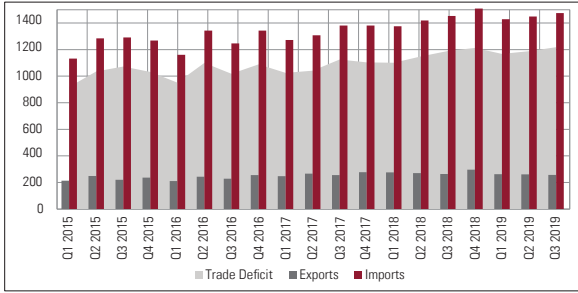
²⁵ <https://bit.ly/uMuVN>

²⁶ <https://bit.ly/aclaS>

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

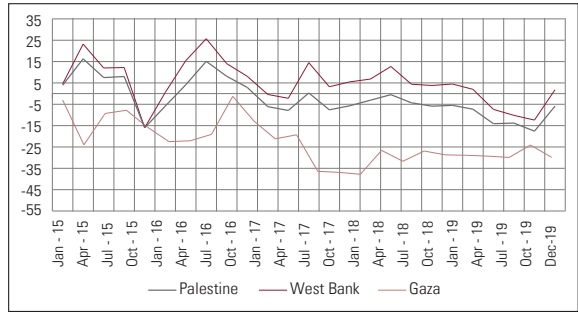
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)،
الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



الواردات (الربع الثالث 2019): 1,464.4 مليون دولار الصادرات (الربع الثالث 2019): 255.1 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الثالث 2019): 1,209.3 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

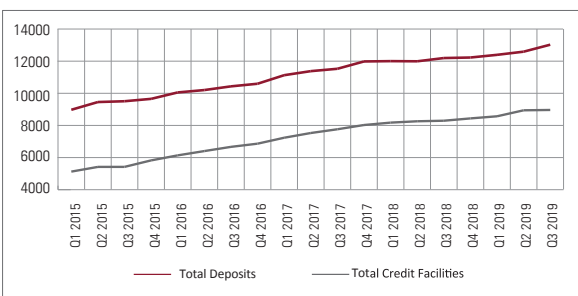
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - كانون الأول 2019



فلسطين (كانون الأول 2019): -5.9 الضفة الغربية (كانون الأول 2019): 1.8
غزة (كانون الأول 2019): -29.1 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

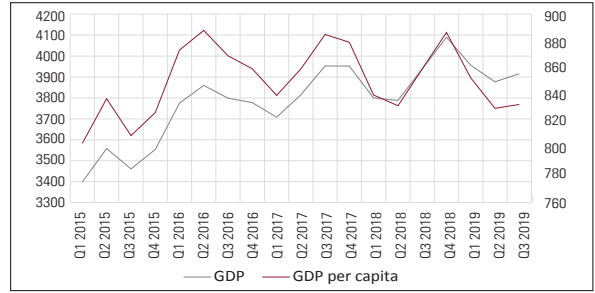
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2019): 8,963.9 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الثالث 2019): 13,025.5 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

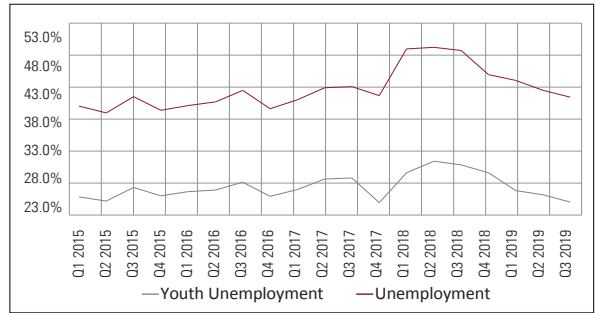
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة
(بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2019): 3,915.3 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2019): 832.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

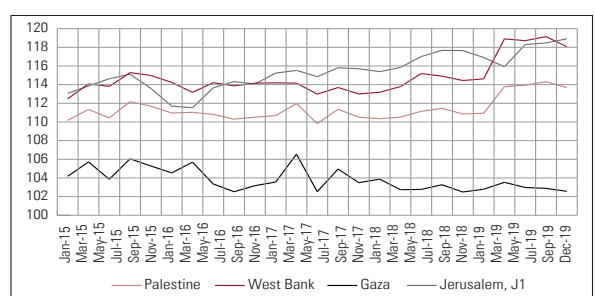
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



معدل البطالة (الربع الثالث 2019): 24.4% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2019): 40.4%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - كانون الأول 2019



فلسطين (كانون الأول 2019): 113.7 الضفة الغربية (كانون الأول 2019): 118.1
غزة (كانون الأول 2019): 102.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org